



كويت مارى عيراق

داد كاي بالآبي ئبنتيحادى

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بايان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعى / (ع . ه . ن . ح) / وكيله المحامي (ي . ك . ا) .
المدعى عليه / رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / اضافة لوظيفته .

الادعاء

طلب وكيل المدعى المحامي (ي . ك . ا) أن المقعد المخصص للقائمة المرقمة (١/٤٦٥) قد خصص لتعنصر النسوي على الرغم من حصوله على العدد الأكبر من اصوات الناخبين وان ذلك قد خالف أحكام المادة (٤) من الدستور التي نصت على تكافؤ الفرص لجميع العراقيين وكذلك المادة (١٦) منه التي نصت (تكافؤ الفرص مكفول لجميع العراقيين) فان قرار (المفوضية العليا للانتخابات) يعتبر مصادرة لرأي الناخب وأن طريقة (ساتت ليفو) لم تتناول (كوتا النساء) وإنما أوضحت بنسبة توزيع (٢٥%) على النساء من أصل المقاعد وإذا لم تحقق بصر الى الثلث وإذا لم يتحقق العدد المطلوب تطبيق الفقرة (د) والفقرة (هـ) . وطلب وكيل المدعى اصدار القرار بعدم دستورية النظام كما جاء بالطلب وضع الفقرة (و) موضع التنفيذ بعد الفقرة (ج) وإلغاء الفقرتين (د و هـ) واستبدالهما بالعبارة التالية (إذا لم تحقق مقاعد النساء فيصير الى استكمال من القوائم ذات المقعد الواحد باستبدال الرجل الفائز باقل الاصوات بمقعد كوتا النساء او اعطاء المقعد للمرأة الحاصلة على الاصوات من بين القوائم ذات المقعد الواحد وفي اليوم المعين للمرافعة تودي على الطرفين فحضر وكيل المدعى كما حضر وكيل المدعى عليه / اضافة لوظيفته ويوشر بالمرافعة الحضورية علناً . افاد وكيل المدعى أن موكله (ع . ه . ن) قد توفي حيث استشهد بتاريخ ٢٥/٦/٢٠١٣



كوت ماري عيراق

جمهورية العراق

داد كاوي بالآبي ئيبتتياحادي

المحكمة الاتحادية العليا

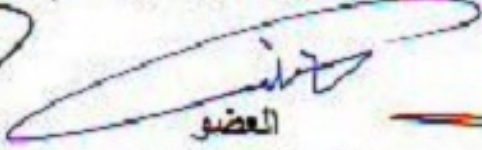
العدد: ٤٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٣

نتيجة التفجيرات التي وقعت بطوز خرماتو وطلب ابطال عريضة الدعوى واجاب وكيل المدعي عليه لا مانع من ذلك وصرف المطالبة بأتعاب المحاماة وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة علناً .
القرار :

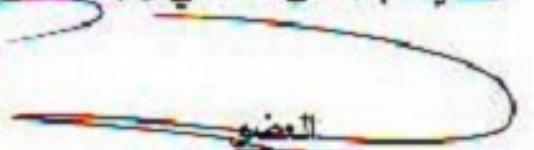
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعي كان قد أقام هذه الدعوى طالباً الزام المدعي عليه / اضافة لوظيفته بوضع الفقرة (و) بدل الفقرة (ج) وإلغاء الفقرتين (د ، هـ) من الخطوة الثالثة من نظام توزيع المقاعد رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ وأستبدالها بمادة اقترحها بالطلب بادعاء مخالفتها للدستور وفي اليوم المعين للمرافعة حضر وكيل الطرفين ويوشر بالمرافعة وجاهاً وعلناً بين وكيل المدعي أن موكله قد توفي مستشهداً بحوادث طوز خرماتو في ٢٠١٣/٦/٢٥ وطلب ابطال عريضة الدعوى واجاب وكيل المدعي عليه لا مانع من ذلك وصرف النظر عن طلب اتعاب المحاماة عليه ولما تقدم فقد تقرر ابطال عريضة الدعوى عملاً بحكم المادة (٨٨) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ حيث أن موضوع الدعوى من الحقوق النسيقة بشخص المدعي وتبطل المطالبة بوفاته وصدر الحكم بالاتفاق في ٢٠١٣/٨/٢٨ .



الرئيس
مدحت المحمود




العضو
فاروق محمد السامي



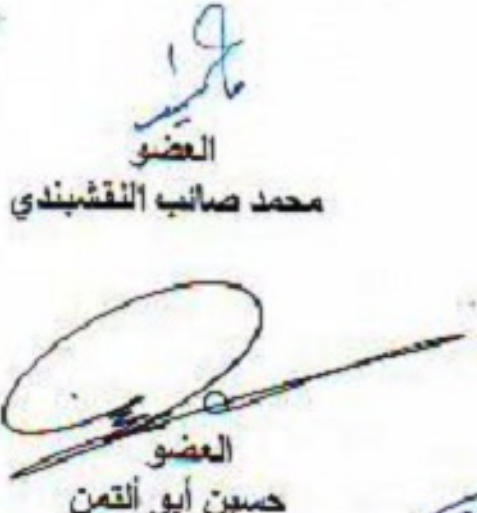
العضو
جعفر تامر حسين



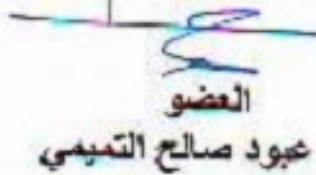
العضو
أكرم ظه محمود



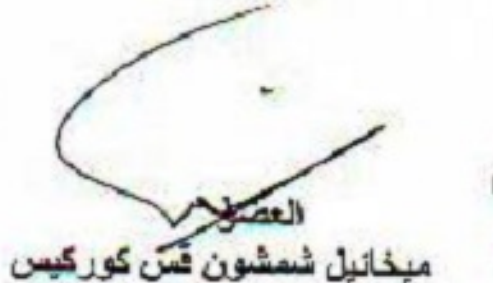
العضو
أكرم احمد بابان



العضو
محمد صائب النشبندي



العضو
عبود صالح التميمي



العضو
ميخائيل شمشون قسن كور كيس



العضو
حسين أبو القسن